



يناير/كانون الثاني 2010، المجلد 8، العدد 1  
ميشيل دَن، رئيسة التحرير  
انتصار فقير، مساعدة التحرير

### نظرات وتحليلات

تأثير البرادعي على السياسة المصرية  
إيساندر عمراني

أوباما وحقوق الإنسان في الشرق الأوسط: اقتراحات للمرحلة الجديدة  
جو ستورك

فلسطين: من سيكون خليفة عرفات الحقيقي؟  
هيلغا بومغارتن

سيف الإسلام: العالم (الليبي) بكامله بين يديه؟  
جورج جوفي

حل البرلمان الأردني: الأسئلة والتداعيات  
إبراهيم غرايبة

### أخبار

**العراق:** منع أحزاب من المشاركة في الانتخابات؛ استكمال الاستعدادات لإجراء الانتخابات في 7 مارس/آذار

**مصر:** التوتر المذهبي؛ انتخابات الإخوان المسلمين؛ إعتقالات؛ تعديل حكومي

**الكويت:** طلب استجواب وزير الإعلام؛ الإفراج عن صحفي؛ استجواب رئيس الوزراء

**المغرب:** تعديل حكومي، إطلاق أول قناة أمازيغية

**سوريا:** توقيف مراسل ومصوّر

**الأردن:** تعيين رئيس وزراء جديد

**فلسطين: إنتخابات محلية في 2010؟**

**اليمن: توقيف رئيس تحرير صحيفة**

**موريتانيا: قانون لمكافحة الإرهاب**

**السودان: الاتفاق على إجراء استفتاء حول الجنوب**

**أحداث سياسية مقبلة  
آراء من الإعلام الأمريكي  
اقرأ**

\*\*\*

### **نظرات وتحليلات**

**تأثير البرادعي على السياسة المصرية**

**إيساندر عمراني**

شكل ظهور محمد البرادعي مرشحاً محتملاً للرئاسة عنصراً جديداً غير متوقع في أزمة التوريث التي تتحرك ببطء في مصر. فللمرة الأولى في الذاكرة الحديثة، تحدث عضو مرموق في المؤسسة المصرية ضد نظام مبارك. وحتى لو لم يهاجم البرادعي الرئيس حسني مبارك شخصياً، إلا إن شجبه للمأزق الحالي الذي يعيشه مصر يمثل وقفاً كارثياً بالدرجة نفسها لأنه يصدر عن رجل يبدو بوضوح أكثر تأهلاً للرئاسة من وريث العهد جمال مبارك. طوال أشهر، ورد اسم البرادعي-الذي تنحى مؤخراً من رئاسة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ويقوم في فيينا بانتظار عودته إلى مصر في فبراير/شباط-ضمن الأسماء المرموقة التي يؤمل ترشحها وقد تتمكن من إحباط سيناريو توريث السلطة. والواقع أن بيانه غير المتوقع الصادر في السادس من ديسمبر/كانون الأول 2009 والذي يذكر فيه شروطه للترشح، لا يثير غضب بعض الفصائل في النظام المصري وحسب، بل يشير أيضاً إلى الصعوبة المستمرة التي تواجهها المعارضة في ممارسة تأثير حقيقي.

منذ ديسمبر/كانون الأول 2004، عندما احتشد أنصار حركة كفاية لأول مرة خارج محكمة التمييز في القاهرة للاحتجاج على إعادة انتخاب حسني مبارك المتوقع (التجديد)، وعلى ما يتم تداوله حول إعداد ابنه جمال لوراثة منصبه (التوريث)، لم تحقق المعارضة المصرية تقدماً كبيراً في تشكيل تحدٍ جدي لنظام مبارك. وقد أدت حركة كفاية دوراً أساسياً في التعبير عن عدم الرضى عن الوضع القائم، لكنها لم تستقطب سوى مجموعة محدودة من الناشطين، كما أنها فشلت في استقطاب الجزء الأكبر من المؤسسة في البلاد. وقد واصلت الأحزاب المعارضة الأساسية المرخص لها قانونياً-الوفد والتجمع والحزب العربي الناصري وحتى حزب الغد الأحداث عهداً-انزلاقها نحو التهميش، فتناقص عدد مقاعدها في مجلس الشعب وتضاءلت حصتها من الوعي العام، في الوقت الذي توارت فيه أجهزتها الإعلامية وراء صحافة تجارية جديدة نابضة بالحياة. أما الأحزاب الأخرى فإما حُرمت من

الاعتراف القانوني (الوسط، الكرامة)، إما ليست موجودة عملياً (غالبية الأحزاب القانونية)، وإما لاتزال حركات فكرية بدلاً من أن تكون آليات سياسية (الجبهة الديمقراطية).

لقد أعلنت جماعة الإخوان المسلمين التي طالما صُوِّرت بأنها تشكّل التحديّ الأقوى للنظام، أنها غير مهتمة بترشيح شخص للرئاسة. وفي شكل عام، فإن إعادة تأكيد الطابع المحافظ والمتصوّف سياسياً للحركة الإسلامية- وأحد الأسباب هو المواجهة الشديدة مع النظام في الأعوام الأخيرة-يشير إلى أن الجماعة لاترغب في تحديّ التجديد أو التوريث، أو لامتلاك القدرة حتى على القيام بذلك.

إنّ، ليس مفاجئاً أن تطغى على النقاشات الإعلامية في الأعوام الأخيرة بدائل عن التنظيمات السياسية الرسمية التي غالباً ما تتمحور حول فكرة المنقذ الإلهي (المنقذين الإلهيين) بوصفه الأمل الأفضل الأخير ضد التوريث. لقد تكهّن الصحفيون والناشطون حول ما إذا كان بإمكان شخصية مرموقة، مثل البرادعي أو أمين عام الجامعة العربية عمرو موسى أو عالم الكيمياء الحائز على جائزة نوبل أحمد زويل أو رئيس جهاز المخابرات العامة عمر سليمان، أن تحول دون وصول جمال مبارك إلى الرئاسة. واقترح محمد حسنين هيكل، وزير الإعلام السابق والمؤتمن على أسرار عبد الناصر الذي أصبح ناقداً بارزاً لنظام مبارك في سنوات أفوله، شكلاً معدلاً لهذه المعارضة المستندة إلى الشخصية في الحلقة الأخيرة من برنامجه التلفزيوني. فقد اقترح أن يقود مجلس من كبار القادة البلاد خلال مرحلة انتقالية يوضع فيها دستور جديد قبل إجراء انتخابات رئاسية. وقد أخذت كل هذه السيناريوات في الاعتبار عجز التنظيمات السياسية القائمة عن تحقيق هذه التغييرات، وركّزت بدلاً من ذلك على الضغط المعنوي الذي يستطيع الشخص المناسب ممارسته لإقناع النظام بوجوب إجراء إصلاح حقيقي.

يقع موجب التغيير الدستوري هذا في صلب الشروط التي وضعها البرادعي للترشح للرئاسة. فقد سلّط الضوء على عدم الشرعية السياسية للتعديلات الدستورية التي أجريت في العام 2007، والتي فرضت قيوداً شديدة على أهلية الترشح للانتخابات الرئاسية، مما جعل من شبه المستحيل ترشح شخص مستقل للرئاسة. لكن وأبعد من القواعد الانتخابية، طرح البرادعي علامات استفهام كثيرة حول الدستور الحالي عبر العديد من الحجج الأخلاقية والقانونية التي عبّر عنها في مقابلة مطولة مع الكاتب البارز جميل مطر في صحيفة *الشروق*. وقد سبق أن أثير عدد كبير من هذه الحجج قبلاً، لكن مكانة البرادعي منحته قوة معنوية جديدة.

كان الرد على صعود البرادعي في الساحة السياسية خير دليل على التشنجات داخل النخبة الحاكمة. فقد شنت الصحف الموالية للنظام على الفور هجوماً تضمن الكثير من التلميحات (أتهم البرادعي بأنه أداة في يد كل من واشنطن وطهران، وبأنه بعيد عن الواقع، ويملك الجنسية السويدية في الخفاء)، لكن هذا الهجوم جوبه بموجة من الشجب من جانب أصوات تنتمي إلى اليسار واليمين على السواء داخل المؤسسة المصرية. وانفق الجميع انه يجب احترام إنجازات البرادعي ومكانته؛ ولا يمكن أن تُستخدَم معه حملات تشويه السمعة التي استُعملت ضد السياسي أيمن نور أو الناشط في مجال الحقوق المدنية سعد الدين ابراهيم وأمثالهما (مع العلم بأنها كانت مجحفة جداً).

نظراً إلى أن البرادعي يعرف أنه من المستبعد أن يتم تعديل الدستور من جديد، يمكن اعتبار موقفه دعوة للتغيير الجذري خارج الإطار الدستوري والقانوني الحالي. وبالفعل، من الصعب استنباط بدائل عن هذا المخرج نظراً للامتيازات القانونية والسياسية التي يتمتع بها النظام. لكن حتى في سياق المنظومة الحالية، قد تكون لآرائه تداعيات.

فمن شأن الدعوة التي أطلقها البرادعي لإخضاع الانتخابات إلى مراقبة دولية (هذه كانت المرة الأولى التي تصدر فيها مثل هذه الدعوة عن شخصية معارضة أساسية) أن توّدي إلى تدقيق أكبر في الانتخابات البرلمانية في العام 2010 (انتخابات مجلس الشورى ومجلس الشعب في الربيع والخريف على التوالي). فضلاً عن ذلك، ساهم البرادعي إلى حد كبير في تعزيز الاهتمام العام بالانتخابات الرئاسية المزعم إجراؤها في السنة المقبلة. ويعتقد البعض أن جمال مبارك سيجد صعوبة أكبر بكثير في الترشح سنة 2011 (أو قبل ذلك إذا ماتوفي والده) إذا كان البرادعي وجه المعارضة، ويلمحون إلى أنه بات من شبه المؤكّد الآن أن الرئيس مبارك سيترشّح لولاية سادسة. البرادعي على موعد مع مواجهة تصاعدية لدى عودته إلى مصر في فبراير/شباط، وما زال عليه أن يلتزم خوض المعركة. وبذلك فقد يواجه نظام مبارك التحديّ الأقوى له حتى الآن: رجل ذو مؤهلات لانتشوبها شائبة، وقادر على أن يصبح وجه المعارضة المصرية التي تفتقر إلى قائد منذ وقت طويل.

*إيساندر عمراني كاتب ومحلل سياسي مقيم في القاهرة. يدوّن في [www.arabist.net](http://www.arabist.net)*

## أوباما وحقوق الإنسان في الشرق الأوسط: اقتراحات للمرحلة الجديدة

### جو ستورك

استخدم الرئيس الأمريكي باراك أوباما كل الكلمات المناسبة للتشديد على رأيه بأن مشاغل حقوق الإنسان هي عنصر جوهري في سياسته الخارجية في الشرق الأوسط. ففي خطابه في القاهرة في يونيو/تموز 2009، سلّط الضوء على أهمية حرية المعتقد الديني وحقوق المرأة، وتحدّث بطريقة مؤثرة عن "الإذلالات اليومية" والوضع "غير المقبول" للفلسطينيين الذين يعيشون في ظل الاحتلال العسكري الإسرائيلي. وقال إن الولايات المتحدة مستعدة للتعاون مع حكومة إسلامية مُنتخبة تحترم حقوق الأقليات. وفي خطابه في أوصلو عند تسلّمه جائزة نوبل للسلام في ديسمبر/كانون الأول 2009، ذكر أوباما أنه من الضروري أن "تلتزم ببعض قواعد السلوك" في الحرب، على غرار اتفاقيات جنيف، وأعرب عن دعمه لتطلّعات "مئات الآلاف الذين مشوا بصمت في شوارع إيران".

لكن عمل إدارة أوباما من أجل حمل الحكومات التعسّفية في الشرق الأوسط على احترام حقوق الإنسان غامض، ومتهاون في بعض الحالات، ما يثير مخاوف من أن الولايات المتحدة لاتزال تطبّق معايير مزدوجة عندما يتعلق الأمر بمواجهة الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان من جانب حلفائها المُهمين. لاشك في أن حقوق الإنسان لم تكن جزءاً من الدبلوماسية العامة التي أحاطت باجتماعات الرئيس مع قادة مصر والسعودية والأردن. وفي المغرب في نوفمبر/تشرين الثاني 2009، أثنت وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون على ضيوفها في ما يتعلق بحقوق المرأة

والمجتمع الأهلي، لكنها لم تتفوه بكلمة، على حد علمنا، حول المحاكمات الأخيرة للصحافيين والناشطين في مجال حقوق الإنسان. وقد أشارت في مقابلاتها مع الإعلام المغربي إلى دعم الولايات المتحدة لسياسات الرباط في الصحراء الغربية، من دون التعبير عن القلق من سجل الحكومة المغربية السيئ في مجال حقوق الإنسان في ما يتعلق بالصحراويين والمغاربة الذين يطالبون بطريقة سلمية باستقلال تلك الأراضي المتنازع عليها.

وفي ما يخص النزاع الإسرائيلي-ال فلسطيني، كان سجل الإدارة متفاوت. فقد أعلن الرئيس أوباما إن الولايات المتحدة "لا تقبل شرعية المستوطنات الإسرائيلية المستمرة"، لكن الإدارة تراجعت عن إصرارها على وقف إسرائيل كل عمليات البناء الجديدة. كما أن السياسة التي انتهجتها الإدارة الأمريكية في نزع الصداقة عن الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق حول انتهاكات قوانين الحرب من جانب إسرائيل وحماس في غزة الذي وضعه القاضي المعروف من جنوب أفريقيا، ريتشارد غولدستون، لانتساب مع تشديد الرئيس في خطابه في القاهرة على "العدالة" و"سيادة القانون". لقد أسكتت الانتقادات للحصار الإسرائيلي لغزة في أفضل الأحوال، من دون بذل أي مجهود واضح لاستخدام النفوذ الأمريكي لوضع حد لسياسة العقاب الجماعي التي تنتهك القانون الإنساني الدولي.

ماذا يعني أن يصبح الرئيس وإدارته، على مشارف سنته الثانية، جديين بشأن ترجمة أقوال أوباما حول حقوق الإنسان إلى أفعال؟ الشيء الأهم والأكثر ممارسة للتأثير الذي يستطيع الرئيس القيام به هو الحرص على اضطلاع الولايات المتحدة بموجباتها وفقاً للقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقيات جنيف واتفاقية مناهضة التعذيب، والتحقيق بالتالي مع المسؤولين الأمريكيين الذين أصدروا الأوامر بتعذيب المعتقلين لدى الولايات المتحدة ومارسوا التعذيب، ومحاكمتهم. من الصعب على الولايات المتحدة أن تحض الآخرين، سواء كانوا حلفاء أم أعداء، على فعل الصواب في حين ترفض هي نفسها القيام به. كما يتعين على الإدارة الأمريكية أن تحرص على ألا تؤدي المنظومة التي سوف تحل مكان غوانتانامو إلى تفويض حظر الاعتقال لأجل غير مسمى من دون توجيه تهم أو من دون الحق بمحاكمة عادلة. في غياب هذه الخطوات، لن تكون السياسة الأمريكية أكثر من مجرد دعوة بأن "افعلوا ما نقوله لا ما نفعله"، عندما يتعلق الأمر بالتعذيب والتوقيف الاعتباطي للذين يشكّلان انتهاكين خطيرين في العديد من بلدان الشرق الأوسط.

ثانياً، يجب أن تجد الإدارة، وبسرعة كبيرة، طريقة لتظهر أن ما وصفته وزيرة الخارجية كلينتون في خطاب ألقته في جامعة جورجتاون في ديسمبر/كانون الأول 2009 بـ"السعي البراغماتي والرشيقي... لتطبيق أجددنا لحقوق الإنسان" لن يكون رحلة سهلة ومجانية للحكومات التي ترفض بصوت عال انتقاد سياساتها التعسفية. ويبدو أن الرغبة الأمريكية في الحفاظ على دعم الرئيس حسني مبارك للسياسات الأمريكية حيال إسرائيل والفلسطينيين، والاستياء المصري الرسمي من جهود الديمقراطية التي بذلتها إدارة بوش، هما السبب وراء قول الوزيرة كلينتون بأنه لن تُفرض "شروط" حول حقوق الإنسان في العلاقة الأمريكية-المصرية. ولسوء الحظ، يبدو أن ذلك يعني أن المضمون الخاص بحقوق الإنسان في العلاقة بين البلدين سيكون ضئيلاً أو معدوماً.

يجب أن يتغير هذا الوضع. فمصر، وعلى الرغم من انحسار نفوذها في المنطقة، لاتزال مؤشراً، إيجابياً وسلبياً، عن سياسات الدول العربية الأخرى. فضلاً عن ذلك، سوف تشهد مصر انتخابات برلمانية ورئاسية في سنتي 2010 و2011. تقف البلاد على مشارف محطة انتقالية حساسة نظراً إلى تقدّم الرئيس حسني مبارك في السن ووضع الصحي الملتبس. يتعدّد إجراء انتخابات حرة وعادلة في ظل القوانين التي تفرض قيوداً مشدّدة على الأحزاب السياسية وعلى الترشّح، إلى جانب تطبيق قانون الطوارئ الذي أجاز للسلطات منذ نحو ثلاثة عقود احتجاز الآلاف، وبينهم نقاد سلميون، من دون تهم أو محاكمات. وفي غياب التزام مصري راسخ بمعالجة هذه المشاغل، يتعيّن على الرئيس أوباما أن يوضح، في خطاب أساسي أو مناسبة عامة مشابهة، أن إجراء الانتخابات في ظل حال الطوارئ وقيود أخرى على النشاط السياسي السلمي سيعرقل قيام علاقات وثيقة بين الولايات المتحدة ومصر، وسيؤثر على المساعدات الأمريكية، في المستقبل.

ثالثاً، يجب أن تحرص الإدارة على أن يتحمّل حلفاء الولايات المتحدة الآخرون في المنطقة تداعيات الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي يوتّقها المسؤولون الأمريكيون وسواهم. وأحد الأمثلة على ذلك هو التمييز الرسمي والشامل ضد الأقلية الشيعية في السعودية. توثّق وزارة الخارجية الأمريكية، بموجب تفويض من الكونغرس، هذا الأمر إلى جانب انتهاكات سعودية أخرى لحرية المعتقد الديني منذ سنوات، لكن حتى الآن لم تترتب عن ذلك أي تداعيات في مجال السياسات الأمريكية، كما لم تصدر أي احتجاجات علنية عن البيت الأبيض. يجب أن يتغير هذا الواقع في عهد الرئيس أوباما، لاسيما على ضوء تركيزه على حرية المعتقد الديني في خطابه في القاهرة.

أخيراً، هناك النزاع الإسرائيلي-الفالسطيني. وهنا يبدو أن أوباما يدرك أن كثيراً في المنطقة يعتبرون هذا النزاع محك الاختبار للسياسة الأمريكية في مجال حقوق الإنسان. وفي هذا السياق، جرى الترحيب بتركيز أوباما على عدم شرعية المستوطنات بموجب القانون الإنساني الدولي. يبدو أن الإدارة عدّلت رفضها الجاف لتقرير غولدستون، ويجب أن تستمر في التركيز على الحاجة إلى إجراء تحقيقات إسرائيلية وفالسطينية مستقلة في الاتهامات بارتكاب جرائم حرب، مع الإدراك بأن التقرير يوفرّ فرصة غير مسبوقّة لوقف دورة الإفلات من العقاب في الانتهاكات التي تمارسها كل الأطراف في هذا النزاع. وينبغي على أوباما أيضاً أن يتطرق إلى حصار غزة الذي تفرضه إسرائيل ويتم بتحريض من مصر. وفي حال لم تتوصل الدبلوماسية الخاصة إلى نتائج، وفي وقت قريب، يتعيّن على الرئيس أن ينتقد الحصار علناً باعتباره عقاباً جماعياً، ويحدّد التداعيات، بما في ذلك خفض المساعدات العسكرية، إذا لم تضع إسرائيل حداً للقيود التي تفرضها بالجملة على حركة البضائع والأشخاص.

*جو ستورك نائب مدير قسم الشرق الأوسط في منظمة هيومن رايتس ووتش.*

**فلسطين: من سيكون خليفة عرفات الحقيقي؟**

**هيلغا بومغارتن**

على الرغم من أنه بدا أن انتقال القيادة تم بطريقة سلسة داخل منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية وحركة فتح من خلال انتخاب محمود عباس في يناير/كانون الثاني 2005 عقب وفاة ياسر عرفات، إلا أن عدداً كبيراً من الفلسطينيين لا يزالون يعتبرونه مجرد حل مؤقت. وفي هذه الأثناء، تستمر المعركة على الخلافة داخل فتح خلف الأبواب المغلقة، وهي طفت على السطح مؤخراً بسبب تراجع شرعية عباس وشعبيته.

لا يزال الاعتقاد سائداً بأن من يقود فتح سوف يقود منظمة التحرير الفلسطينية، وبأن رئيس المنظمة سوف يُنتخب رئيساً للسلطة الفلسطينية. كما ان وجود بدائل يبدو أكثر احتمالاً من أي وقت سابق. الزعيم الجديد لحركة فتح قد يقود أيضاً منظمة التحرير الفلسطينية، لكن ذلك قد لا يعني قيادة السلطة الفلسطينية أيضاً. وإذا حصل الفادة التكنوقراطيين على تأييد حركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية، وفوق كل ذلك الجهاز الأمني، قد يسمح لهم ذلك بان يصبحوا قادة جدد للسلطة الفلسطينية.

ظهرت هذه المعركة للعيان في المؤتمر الذي عقده حركة فتح في بيت لحم في أغسطس/آب 2009، وتم فيه انتخاب المجلس القيادي للحركة المؤلف من 21 عضواً ومجلس الثورة المؤلف من 123 عضواً، وهي الانتخابات الأولى من نوعها التي تجرى خلال جيل كامل. وقد فاجأ عباس عدداً كبيراً من المراقبين بقدرته الواضحة على ترسيخ قيادته في المؤتمر على طريقة عرفات، أو بحسب المصطلح المستخدم في العلوم السياسية، كقائد وراثي جديد (نيو- باتريمونالي). وهو خلق وضعاً حيث سيُضطر الطامحون المتعددون للقيادة إلى التنافس بعضهم ضد بعض بينما يبقى هو فوق الشجار ومسيطرأ تماماً على الأمور.

لكن، يمكن أن تكون المظاهر مضللة، وقد أظهرت قضية تقرير غولدستون - التي شجب فيها الفلسطينيون عباس على نطاق واسع لأنه وافق على إرجاء التحرك الدولي في شأن تقرير عن جرائم الحرب التي ارتكبتها إسرائيل وحماس في غزة - أن عباس هو قائد ضعيف نسبياً. فهو يفتقر إلى الكاريزما والقاعدة الجماهيرية والولوج الحر إلى الأموال الخارجية الضرورية لممارسة السيطرة كما كان عرفات يفعل من قبل.

عندما اتضح أن زمن عباس بدأ ينتهي، انطلقت جدياً المنافسة على منصب الخليفة الحقيقي لعرفات. ولسخرية القدر، الشخصان اللذان نالا العدد الأكبر من الأصوات في مؤتمر فتح في بيت لحم ليسا المنافسين الحقيقيين. فقد حصل القيادي المتقدم في السن في فتح، أبو ماهر غنيم، الذي يعيش في الخارج، على 1368 صوتاً، وحصل محافظ نابلس السابق محمود العلول على 1102 صوتاً، لكن يُعتبران بأنهما ربحا على أساس لعبة متقنة أعدها عباس ومسانديه.

حتى مروان البرغوثي المسجون، وهو الناشط الفتاوي في الضفة الغربية الذي حل في المرتبة الثالثة مع 1063 صوتاً والذي يتقدم باستمرار على القياديين الآخرين في فتح في استطلاعات الرأي العام في الضفة الغربية وغزة، فهو في وضع غير مؤاتٍ إلى حد كبير داخل التنظيم. إذ أن عدم تمكن أي من أنصاره من الفوز بمقاعد في

المجلس المركزي - في مقابل وصول العديد من خصومه إلى المجلس - يشير إلى أن من هم داخل فتح يكتفون بدعم الإفراج عنه في العلن بينما يتفقون في السر مع إسرائيل على إبقائه خلف القضبان.

يأتي على رأس قائمة المنافسين الفعليين محمد دحلان، الرئيس السابق لجهاز الأمن الوقائي في غزة. وعلى الرغم من أن هذا الأخير احتل المرتبة العاشرة في السباق إلى المجلس المركزي (853 صوتاً)، إلا أنه اعتُبر الفائز الكبير في مؤتمر بيت لحم لأنه أعاد تأهيل نفسه داخل فتح بعد فشله في إطاحة حكومة حماس المنتخبة في غزة في 2006/2007. وقد اعتبر بعض المراقبون عودته مذهلة، وفوجئوا بفرضه وجوده خلال المؤتمر. وقد كان دحلان من الأوائل الذين وجَّهوا انتقادات لاذعة إلى الطريقة التي تعاطى بها عباس مع تقرير غولدستون. ويعتبر الفلسطينيون دحلان، سواء كان ذلك دقيقاً أم لا، مرشح الولايات المتحدة الأساسي داخل فتح، نظراً إلى الروابط التي طوّرها مع وكالة الاستخبارات المركزية (سي. أي. أي) منذ التسعينيات. صحيح أن دحلان لم يعد يتولّى منصباً رسمياً في أي من الأجهزة الأمنية، لكن يبدو أنه لا يزال يمسك بزمام الأمور ويعمل من خلف الكواليس، ويشغل على ما يبدو مكتباً مستقلاً في وزارته السابقة (الشؤون المدنية) في رام الله. العائق الرئيس الذي يواجهه دحلان كمرشح محتمل للرئاسة هو عدم شعبيته خارج فتح، ولاسيما في الضفة الغربية، حيث لا تتجاوز نسبة التأييد له في استطلاعات الرأي قط الاثنان في المئة ( المعدل الإجمالي للدعم الضئيل جداً الذي يحظى به في الضفة الغربية والدعم المرتفع نسبياً في استطلاعات الرأي في غزة).

المنافس الآخر هو جبريل رجوب، نظير دحلان في الضفة الغربية في منصب رئيس جهاز الأمن الوقائي، وتجمعه أيضاً روابط وثيقة مع السي. أي. أي. وعلى غرار دحلان، لم يعد رجوب يشغل منصباً رسمياً في المجال الأمني، وهو يتمتع ببعض الدعم في الضفة الغربية، ولاسيما في مسقط رأسه في الخليل. وقد تمكّن من زيادة شعبيته في مختلف أنحاء الضفة الغربية في الأعوام الأخيرة من خلال توليه رئاسة اللجنة الأولمبية الفلسطينية والاتحاد الفلسطيني لكرة القدم. كما حصل على مجموع أصوات أعلى من ذلك الذي حصل عليه دحلان في مؤتمر بيت لحم (908 أصوات)، لكن نسب التأييد له في الرأي العام ليست أفضل من نسب دحلان. توفيق الطيراوي، الرئيس السابق للمخابرات العامة في الضفة الغربية، حلّ مباشرة بعد رجوب مع 903 أصوات. وعلى الرغم من أن الطيراوي لم يعد يشغل منصباً رسمياً، إلا أنه يبدو أنه لا يزال يؤدي دوراً هاماً في تقديم المشورة إلى عباس، بيد أن الأرجح أنه أقل شعبية لدى الرأي العام من دحلان أو رجوب، وتعتزض عليه إسرائيل وحماس بشدة أيضاً. آخر طامح للقيادة في القطاع الأمني هو حسين الشيخ، خصم البرغوثي منذ وقت طويل في الضفة الغربية، وقد حلّ في المرتبة الثالثة عشرة (من أصل 19 مقعداً منتخباً) مع 726 صوتاً. بناءً عليه، وخلافاً إلى نظرة العديد من المراقبين الخارجيين التي تعتبر أن البرغوثي هو الوريث المسجون لعباس، يواجه البرغوثي في الواقع منافسة قوية من أربعة أشخاص على الأقل داخل فتح.

لكن أياً كان الفائز في نهاية المطاف، فقد سلط مؤتمر بيت لحم الضوء على اتجاه مثير الإهتمام: الشخصيات الأمنية في فتح هي التي ستسيطر على مستقبل الحركة، وبالتالي مستقبل السياسة الفلسطينية. ولايملك سياسيون-

دبلوماسيون ماهرون على غرار ناصر القدوة (وزير الخارجية السابق في السلطة الفلسطينية، ومندوب منظمة التحرير الفلسطينية في الأمم المتحدة، وابن شقيقة عرفات)، وكبير المفاوضين صائب عريقات، ورئيس الوزراء السابق أحمد قريع - ناهيك عن تكنوقراطيين أكفاء من خارج فتح مثل رئيس الوزراء سلام فياض - فرصة كبيرة بالمقارنة مع من يسيطرون على القوى الأمنية التابعة لفتح. حتى القادة الكاريزميون على غرار مروان البرغوثي الذي يملك قاعدة جماهيرية كبيرة لكنه عاجز عن التحرك بحرية في الوقت الحالي، لا يستطيعون المنافسة على الأرجح. وسوف تعتمد حركة فتح إلى ممالقتهم واستعمال أسمائهم، من دون منحهم دوراً في عملية صنع القرارات.

الاتجاه المهم الآخر هو سيطرة التأثير الأمريكي على السياسة الفلسطينية، سواء في السلطة الفلسطينية أم داخل فتح. ويُمارس هذا التأثير في شكل أساسي من خلال القطاع الأمني حيث، وخلافاً لما هو عليه الحال في باقي السلطة الفلسطينية، لم يطبق فياض الشفافية ويفرض السيطرة المدنية على الأموال التي تحصل عليها السلطة. على العكس، لاتزال دفعات نقدية كبيرة تُرسل إلى الأجهزة الأمنية الفلسطينية الأساسية (الأمن الوقائي والأمن العام). ولايقوض هذا الواقع دور القيادة المدنية وحسب، إنما أيضاً أي فرصة للتحوّل الديمقراطي. ويدعم بدلاً من ذلك استمرار المنظومة الوراثية الجديدة في فلسطين، داخل فتح والسلطة الفلسطينية، وهي منظومة أكثر اعتماداً على الربيع السياسي المدفوع من الخارج مما كانت عليه في زمن عرفات. ولذلك على الأرجح أن القيادي الأمني الفتحاوي الذي يتمتع بامتيازات خاصة في الوصول إلى الولايات المتحدة وإلى هذا الربيع - ويجب أن يتحلّى أيضاً بالمهارات السياسية لممارسة اللعبة الوراثية الجديدة - هو الذي يملك الفرصة الأفضل ليصبح خليفة عرفات الحقيقي. والإحتمال الآخر هو ان يوائم القيادي الأمني الفتحاوي نفسه مع تكنوقراطيين قادرين مثل فياض (وهو سياسي مستقل) من أجل التعويض عن نقص الشعبية المحلية والدولية ومن أجل الرفع من فرص نجاح محاولة قيادة السلطة الوطنية الفلسطينية.

*هيلغا بومغارتن أستاذة علوم سياسية في جامعة بير زيت في فلسطين، وهي في صدد إنهاء كتاب عن النزاع بين فتح وحماس سوف يُنشر في خريف 2010.*

**سيف الإسلام: العالم (الليبي) بكامله بين يديه؟**

**جورج جوفي**

أثار تعيين سيف الإسلام القذافي مؤخراً في منصب حكومي القليل من التعليقات، إذا ما أخذنا في الاعتبار التدايعات الواسعة لهذه الخطوة. قد لا يكون هذا مفاجئاً، إذ أن الشك والالتباس حاما حول الابن الثاني للعقيد القذافي منذ ظهوره في المشهد السياسي الليبي في منتصف التسعينيات.

في البداية، كان سيف الإسلام يرأس إحدى منظمات والده غير الحكومية المعروفة بمؤسسة القذافي الخيرية، إلى جانب مجموعة شركات جديدة في القطاع الخاص، "وان-تاين هولدينغز" التي تملك مصالح في النفط والزراعة والإعلام. ومع مرور الوقت، أصبح سيف الإسلام الصوت المقبول للإصلاح والتحديث، فجلب شكري غانم، مرشده عندما كان يدرس لنيل ماجستير في إدارة الأعمال في فيينا، إلى الحكومة ليكون رئيساً للوزراء ودعا إلى تطبيق حقوق الإنسان والنظام الدستوري في الجماهيرية الليبية الخارجة عن المؤلف-الدولة من دون دولة التي تستند إلى ديمقراطية شعبية مباشرة، ولو كانت مضبوطة بواسطة حركة اللجان الثورية التي تأتمر فقط بأوامر والده.

بحلول هذا العقد، أصبح سيف الإسلام محبب إلى قلب المتقنين الإصلاحيين في ليبيا، وهدفاً لمشاعر الريبة التي تشعر بها اللجان الثورية، بينما يستحوذ في الوقت نفسه على مخيّلة المراقبين الغربيين الذين أملوا في أن تكون عودة ليبيا إلى المجتمع الدولي نذير إصلاح داخلي جذري أيضاً. ويبدو أن سيف الإسلام هو من استقدم مجموعة "مونيتر غروب" لإعادة تخطيط الاقتصاد الليبي، وشجّع منظمة العفو الدولية ومنظمة هيومن رايتس ووتش على زيارة البلاد. وقد اضطلع بدور أساسي في حل مسألة التعويضات في قضية لوكربي العام 2003، وقضية الممرضات البلغاريات العام 2007، إلى جانب أزمّة الرهائن في الصحراء والفلبينيين. وقد كثر الحديث عنه باعتباره الشخص الذي سوف يخلف العقيد، على الرغم من أن الزعيم الليبي نفسه أعاد باستمرار تأكيد رؤيته السياسية في مواجهة رؤية ابنه.

لكن على الرغم من راديكاليته، لطالما أذعن سيف الإسلام لأهواء والده وتفضيلاته، وعدل لهجته بحسب الرياح السياسية السائدة التي تهبّ وفقاً لرغبات العقيد. والعقيد القذافي هو من يستمر في إدارة الدفة في ليبيا، لاسيما منذ أن قضى على التهديد الإسلامي المعارض في أواخر التسعينيات. فضلاً عن ذلك، كان تأثير سيف الإسلام على النظام الراسخ في ليبيا محدوداً جداً بسبب المنافسة من شقيقه-في البداية سعدي، ومؤخراً المعتصم المسؤول الآن عن قطاعي النفط والأمن-وكذلك لأنه لم يكن يشغل منصباً رسمياً داخل الدولة، وكان يعتمد في شكل كامل على رعاية والده.

وأخيراً، في أغسطس/آب 2008، بدأ أنه تجاوز الحدود. فبحلول ذلك الوقت، كان قد تطور تقليد يلقي سيف الإسلام بموجبه خطاباً في 20 أغسطس/آب من كل عام، قيل بضعة أيام فقط من ذكرى ثورة الفاتح من سبتمبر/أيلول العام 1969 والاجتماع الذي يعقده مؤتمر الشعب العام، وهو المؤسسة السياسية الأعلى في ليبيا، كل سنتين، وقد جدّد سيف الإسلام في الخطاب إعلان أجدنته الإصلاحية. لكن في هذه المناسبة، يبدو أن المعنيين اعتبروا هجماته على النظام السياسي المثالي معيارياً (على الأقل في نظر العقيد القذافي)، بأنها تخطت الحدود. عقب الخطاب، جرى تأميم القناة التلفزيونية الفضائية التي كان سيف الإسلام قد أنشأها للتو، وانتقدت آراؤه في وسائل الإعلام التي يسيطر عليها النظام واللجان الثورية الذروة.

بعد بضعة أيام، سلك سيف الإسلام بلباقة المسار الوحيد المفتوح أمامه، وأعلن أنه سوف ينسحب من السياسة. وبالفعل، يبدو أنه انكفاً إلى مقعد خلفي خلال العام المنصرم، على الرغم من الدعوات التي كانت تُطلَق من حين إلى آخر لعودته إلى الساحة السياسية. لكن كان من الصعب التصديق بأن انسحابه القسري نهائي فعلاً. فقد كان لافتاً، على سبيل المثال، أنه أخذ زمام المبادرة لتنظيم عودة المنتصر لعبد الباسط المقرحي، المدان في تفجير لوكربي، إلى ليبيا بعد الإفراج عنه من السجن في استكتلنده في أغسطس/آب 2009 لأسباب صحية.

بعد بضعة أسابيع، بدا أن صبر سيف الإسلام نجح وأتى أخيراً بثماره. ففي السادس من أكتوبر/تشرين الأول 2009، دعا العقيد القذافي، خلال حضوره احتفالاً في ذكرى إطلاق اتحاد الضباط الأحرار (الحركة التي خطّطت لثورة 1969 ونفّذتها)، جميع الليبيين إلى إيجاد منصب رسمي لابنه البالغ من العمر 37 عاماً كي يتمكن من خدمتهم كما يجب. وفي اليوم التالي، اقترحت القيادة الشعبية الاجتماعية الليبية، وهي هيئة تضم رؤساء القبائل والمؤسسات الاجتماعية، أن يصبح منسّقاً للجنة المنظمة، مما جعل من سيف الإسلام الشخصية الثانية الأكثر نفوذاً في الهرمية الليبية بعد والده. وقد جرى تثبيت تعيينه بعد عشرة أيام.

لا يمكن التقليل من شأن أهمية هذا التعيين. إنه في الواقع مصادقة رسمية على تعيين الابن الثاني للعقيد القذافي خلفاً له من خلال آلية الحكم السلالي الجمهوري، مما يضع حداً للتكهنات التي سادت في الأعوام الأخيرة حول كيفية إدارة آلية الخلافة في ليبيا. لكن من خلال هذه الآلية أيضاً، جرى تدجين سيف الإسلام ضمن المنظومة السياسية الليبية الحالية، على الرغم من كل طموحاته بإصلاحها جذرياً. يبقى أن نرى إلى أي حد قد تتأثر أجدته الإصلاحية جرّاء ذلك. وليس واضحاً أيضاً إذا كان سيف الإسلام قد بنى كل التحالفات غير الرسمية الضرورية داخل هيكلية السلطة والقوى الأمنية والقبائل من أجل الحفاظ على حرية التحرك التي سيحتاج إليها بلا شك لصد الضغوط من المتشدّدين في النظام (وربما من شقيقه أيضاً) بهدف إطاحته.

لكن يبدو أن المراقبين تجاهلوا المضمون الكامل لملاحظات العقيد القذافي في ذلك اليوم المصيري في أكتوبر/تشرين الأول. فقد دعا الزعيم الليبي إلى إيجاد منصب لابنه لأنه يريد أن يتفرّغ لأجندة سياسية عالمية، كما قال. صحيح أن العقيد أوضح في الأشهر الأخيرة أنه يعتقد أن لديه مهمة دولية يتعيّن عليه الاضطلاع بها، ولذلك يجب أن ينأى بنفسه عن الاهتمام بالمشاكل اليومية للسياسة الداخلية الليبية. وإذا ما كان يعني حقاً ما يقول، وأطلق فعلاً يد سيف الإسلام، فقد تكون تداعيات الإصلاح الداخلي في ليبيا جذرية بالفعل. أحد المؤشرات الأولى عن التغييرات المحتملة هو إطلاق تقرير لمنظمة هيومن رايتس ووتش عن ليبيا في 12 ديسمبر/كانون الأول 2009 في طرابلس، الأمر الذي لم يكن وارداً قبل سنوات قليلة.

*جورج جوفي باحث في مركز الدراسات الدولية في جامعة كامبريدج.*

**حل البرلمان الأردني: الأسئلة والتداعيات**

**إبراهيم غرايبة**

أثار القرار المفاجئ للملك عبد الله الثاني بن الحسين ملك الأردن بحل البرلمان الأردني، في 23 نوفمبر/تشرين الثاني من العام 2009، بعد سنتين فقط من انتخابه كثيرا من الأسئلة والتداعيات حول الانتخابات النيابية والمحلية القادمة والحياة السياسية عامة في الأردن. ما الأزمة والمشكلات السياسية والعامة التي أدت إلى هذا القرار؟ ما المشكلات السياسية المتوقعة للمرحلة القادمة؟ ما موقع الحركة الإسلامية (أقوى الأحزاب والتيارات السياسية) في هذه المشكلات، وما الآثار المتوقعة على الحركة لحل البرلمان والانتخابات القادمة؟ ما القرارات والتشريعات المتوقعة لتنظيم الحياة السياسية في هذه المرحلة وما النتائج المتوقعة تبعا لذلك؟ وبالطبع فإنها أسئلة تلقائية تفرض نفسها، وما يمكن تقديمه لهذه الأسئلة الكبرى من أجوبة لا يتجاوز جملة من التقديرات والاستنتاجات التي لا ترقى إلى مستوى الأسئلة، ولكنها حالة برغم صعوبتها تمنح المحاولة قدرا من المتعة، والمغامرة.

جرت الانتخابات المحلية والنيابية في العام 2007 في ظل أجواء سياسية محلية وعالمية لم تعد قائمة اليوم، فعلى المستوى المحلي كانت تتنازع وجهة السياسة والقرارات العامة ثلاث شخصيات مؤثرة ومختلفة فيما بينها، وهم معروف البخيت (رئيس الوزراء) ومحمد الذهبي (مدير المخابرات العامة) وباسم عوض الله (رئيس الديوان الملكي)، وكانت الخريطة الناشئة عن الانتخابات تعبر عن تأثيرهم وخلافاتهم أيضا، ورحل الثلاثة عن المشهد السياسي واحدا تلو الآخر، ولكن بقي البرلمان امتدادا لهذه المرحلة، وواجهت حكومة نادر الذهبي التي تشكلت بعد حكومة البخيت صعوبات عدة في العلاقة بينها وبين البرلمان، ولم تتمكن من تمرير قوانين تراها مهمة لأجل الاستحقاق/الإصلاح الاقتصادي مثل الضريبة والضمان الاجتماعي.

وعلى المستوى العالمي فقد رحل الجمهوريون بقيادة بوش الابن عن المسرح السياسي، وانتهى أيضا برحيلهم برنامج مكافحة الإرهاب الذي ألقى بظلال واسعة ومؤثرة على الحياة السياسية والعامة في الأردن ودول أخرى كثيرة، ويبدو واضحا اليوم أن الإدارة الأمريكية الجديدة معنية على نحو جدي بكثير من الإصلاحات والأسئلة السياسية المؤجلة في الأردن، ومن المتوقع حضور لجنة من الخارجية الأمريكية لمتابعة جملة من المواقف والإصلاحات والبرامج التي تتوقعها الإدارة الأمريكية الجديدة، ومنها المعونات والمنح التي تلقاها الأردن لإصلاح التعليم والضمان الاجتماعي واستيعاب اللاجئين والمهاجرين، ويدور حديث واسع عن مطالب أمريكية بمزيد من الدمج للمواطنين الأردنيين من أصل فلسطيني في الحياة العامة والوظائف الرسمية وزيادة مشاركتهم في البرلمان والبلديات.

وكانت مفاجأة أن الأوساط الشعبية والسياسية بما فيها الحركة الإسلامية رحبت بقرار حل البرلمان، بل إن بعضها مثل جماعة الإخوان المسلمين كانت قد دعت قبل القرار بأيام قليلة إلى حل البرلمان وإجراء انتخابات جديدة. وكلفت الحكومة بالإعداد لانتخابات برلمانية ومحلية جديدة في خلال أربعة أشهر، كما يطلب الدستور الأردني، ولكن الانتخابات المحلية يفترض أن تكون هذه المرة مختلفة عن الانتخابات البلدية التي درجت عليها إدارة الحكم المحلي، فستكون على مستوى المحافظات لانتخاب مجالس محلية تدير شؤون المحافظات على نحو لامركزي، وهي مسألة ليست واضحة بعد، ولم يصدر بعد قانون أو تشريع ينظمها، وجرى الحديث أيضا عن قانون جديد

للانتخاب، فاقترحت الحكومة تأجيل الانتخابات، وصدرت إرادة ملكية بتأجيل الانتخابات على أن تكون بحدود الربع الأخير من العام الجاري 2010، وبعد أيام قليلة استقالت الحكومة نفسها، وكلف الملك سمير الرفاعي بتشكيل حكومة جديدة.

ولكن حكومة الرفاعي لم تظهر منذ تشكيلها استعدادا يذكر للانتخابات المحلية أو النيابية، في الوقت الذي بادرت فيه فوراً إلى تشريع قانون مؤقت للضريبة، ومن المتوقع أن تصدر قانوناً مؤقتاً للضمان الاجتماعي، وهكذا فإن الحكومة سوف تستفيد من غياب البرلمان لتصدر مجموعة من القوانين المؤقتة تعيد تشكيل الحياة السياسية والاقتصادية، وفي تجربة سابقة عندما حل البرلمان عام 2001 لمدة سنتين فقد أصدرت الحكومة أكثر من مائتي قانون مؤقت غيرت على نحو جذلي وجهة الاستثمار والعمل والاقتصاد، وبعض هذه القوانين أقر في البرلمان، وبعضها لم يعرض على البرلمان.

وإن كانت الحياة السياسية في الأردن تنظمها انتخابات نيابية ومحلية وتشارك فيها أحزاب وشخصيات سياسية وعامة، فإنها في المحصلة لا تدار كما في جميع دول العالم الديمقراطية، فيغلب على البرلمان الشخصيات المستقلة، وتشكل الحكومة وتحل بعيداً عن البرلمان، ولم تفضي الانتخابات المتكررة إلى تشكيل حكومات حزبية مستندة إلى أغلبية برلمانية، وبرغم أن الدستور يقضي بضرورة إجراء انتخابات برلمانية في مدة أقصاها أربعة أشهر فإن تعديلات دستورية تسمح بتأجيل الانتخابات حتى سنتين، وفي أثناء هذا الغياب البرلماني تصدر الحكومة بدون رقابة برلمانية قوانين تسمى مؤقتة.

والمعضلة الأخرى في الحياة السياسية الأردنية هي قانون الانتخاب، فبعد حل البرلمان (جميع المجالس النيابية الأردنية عدا اثنتين حلت) عام 1993 أصدرت الحكومة قانوناً مؤقتاً للانتخاب، وما زال هذا القانون ينظم الانتخابات النيابية على نحو يبدو وكأنه يهدف إلى الحيلولة دون نشوء كتل وأحزاب وقوائم سياسية على الأغلبية البرلمانية، وهكذا فلم تتشكل حكومات مستندة إلى أحزاب وبرامج سياسية وأغلبية برلمانية سواء من قبل حزب واحد أو ائتلاف حزبي، وما زال الجدل السياسي في الأردن يدور حول قانون الانتخاب.

ويتصل بالانتخابات البرلمانية وتداعياتها مسألتان تحكمان الجدل السياسي والعام، أولهما مظنة حصول الحركة الإسلامية على أغلبية برلمانية، وهي الحزب السياسي الوحيد القادر حتى الآن على تحقيق حصة كبيرة في مجلس النواب، والإنشكالية الأخرى هي مستوى وحجم مشاركة الأردنيين من أصل فلسطيني في البرلمان والحياة السياسية العامة في الأردن.

والانطباع الغالب أن الانتخابات القادمة ستجري على مستويين، أحدهما مجالس محلية للمحافظات الأردنية الاثنتي عشر، وليس واضحاً بعد ما هي التوجهات التفصيلية لهذه الانتخابات، مثل عدد المقاعد لكل محافظة، وإن كانت ستكون جميعها بالانتخاب أم سيكون نصفها منتخبا ونصفها معينا مثل ما يجري في انتخابات أمانة عمان العاصمة.

ويرجح أن ينخفض عدد المقاعد البرلمانية إلى 80 مقعداً بدلاً من 110 مقاعد، وستزداد حصة المقاعد النسائية لتكون مقعداً نسائياً على الأقل لكل محافظة يمنح للمرشحة الحاصلة على أعلى الأصوات في محافظتها. ويجرى حديث عن زيادة حصة النواب من أصل فلسطيني لتصل إلى 30 مقعداً من 80، وكانت حصتهم في المجالس السابقة تتراوح بين 15 - 23 مقعداً.

وستشارك الحركة الإسلامية على الأغلب في الانتخابات النيابية، ومن المتوقع أنها ستسعى للحصول على 15 - 20 مقعداً، وستحسم سلفاً عدد المرشحين للانتخابات كما فعلت في جميع الانتخابات السابقة على النحو الذي يؤدي مؤكداً لعدم الوصول إلى أغلبية برلمانية.

وبذلك فإن أهم النتائج المتوقعة لحل البرلمان ستكون زيادة مشاركة المواطنين من أصل فلسطيني، وبطبيعة الحال زيادة مشاركة الحركة الإسلامية التي تعتبر المظلة السياسية للمواطنين من أصل فلسطيني، وأن تقدم الدولة الأردنية على مجموعة من الاستحقاقات/الإصلاحات المنظمة للحياة الاقتصادية والاجتماعية ودور الدولة ومساهمتها في الخدمات والرعاية لتكون أكثر انسجاماً مع برامج وتوجهات البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

*إبراهيم غرابية صحفي أردني مقيم في الدوحة.*

## أخبار

**العراق: منع أحزاب من المشاركة في الانتخابات؛ استكمال الاستعدادات لإجراء الانتخابات في 7 مارس/آذار**  
منعت هيئة المساءلة والعدالة البرلمانية في 11 يناير/كانون الثاني خمسة عشر حزبا سياسيا، أبرزها حزب الجبهة العراقية للحوار الوطني برئاسة صالح المطلك، من المشاركة في الانتخابات البرلمانية المقبلة بتهمة الانتماء البعثي. يشكل حزب صالح المطلك، جزءاً من كتلة سنية تدعى الحركة الوطنية العراقية ويرأسها نائب الرئيس العراقي طارق الهاشمي، والتي هددت بمقاطعة الانتخابات إذا لم يعكس قرار الهيئة. وعين البرلمان لجنة يوم 12 يناير/كانون الثاني للنظر في هذا القرار. اضغط هنا للمزيد.

صوّت البرلمان العراقي على قانون انتخابات معدّل في الخامس من ديسمبر/كانون الأول، وقد عالجت التعديلات مشاغل نائب الرئيس طارق الهاشمي بشأن التمثيل المناسب للسنة في العراق. وسوف تجرى الانتخابات التي كانت مقرّرة في البداية في 16 يناير/كانون الثاني، في 7 مارس/آذار. اضغط هنا لمزيد من التغطية عن الانتخابات المقبلة.

**مصر: التوتر المذهبي؛ انتخابات الإخوان المسلمين؛ إعتقالات؛ تعديل حكومي**

إشتدت التوترات في اعقاب اطلاق النار الذي قتل فيه ستة أقباط وضابط شرطة في 6 يناير/كانون الثاني، عشية عيد الميلاد القبطي، في المدينة الجنوبية نجع حمادي. اشتبك الآلاف من المسيحيين في المنطقة مع قوات الامن في 7 يناير/كانون الثاني وناقش البرلمان المصري تفاصيل المشابكات في جلسة عقدت يوم 11 يناير/كانون الثاني.

وأدلى محافظ قنا بأن اطلاق النار كان على ما يبدو انه عمل انتقامي له علاقة بخطف و اغتصاب فتاة مسلمة وليس ناتجا عن أي كراهية دينية؛ وورد ان العطوة البرلمانية القبطية جورجيت كليني إتهمت المحافظ بالكذب وغازت الجلسة. إضغظ هنا للمزيد من تفاصيل الحادث، وهنا لمزيد من المناقشة البرلمانية.

أجلت جماعة الإخوان المسلمين في مصر الإعلان عن اختيار المرشد الجديد حتى 16 يناير/يناير/كانون، وفقا لموقع Ikhwanonline. ولكن صحيفة الحياة أعلنت يوم 12 يناير/كانون الثاني ان المرشد الجديد سيكون الدكتور محمد بديع؛ وقد كان منافسه الرئيسي للمنصب الامين العام لجماعة الاخوان المسلمين محمد عزت. وكانت العملية الانتخابية يشوبها الجدل حيث فضل بعض أعضاء جماعة الاخوان المسلمين إرجاء الانتخابات لعدة أشهر.

انتخب الإخوان المسلمون في مصر مكتب إرشاد جديداً من 16 عضواً في 21 ديسمبر/كانون الأول. وقد انتُخب عصام العريان رئيساً للمكتب في أعقاب الجدل حول كل محاولات المرشد مهدي عاكف السابقة الفاشلة لتعيينه. اضغظ هنا للاطلاع على لائحة كاملة بأسماء الأعضاء.

أوقفت السلطات المصرية عشرة أعضاء في جماعة الإخوان المسلمين في كفر الشيخ في الخامس من ديسمبر/كانون الأول. وقد قال أمين عام الإخوان المسلمين، محمود عزت، إنه لم توجه بعد تهم إلى الموقوفين، وإن السلطات المصرية تحتجز حالياً 227 عضواً من الجماعة. اضغظ هنا لمزيد من التفاصيل.

أجرى الرئيس حسني مبارك تعديلا وزاريا طفيفة يوم 3 يناير/كانون الثاني عين بوجبه وزيرين؛ وزير التربية والتعليم الجديد أحمد زكي بدر، رئيس جامعة عين شمس السابق ووزير النقل الجديد المهندس علاء فهمي، الرئيس السابق لهيئة البريد. عين مبارك أيضا العديد من المحافظين معظمهم ضباط عسكريين متقاعدين. اضغظ هنا لمزيد من التفاصيل.

### **الكويت: طلب استجواب وزير الإعلام؛ الإفراج عن صحفي؛ استجواب رئيس الوزراء**

تقدّم نواب في مجلس الأمة الكويتي بطلب استجواب وزير الإعلام، الشيخ أحمد العبدالله الصباح، في 11 يناير/كانون الثاني عقب خلاف حول قيام قناة تلفزيونية ببث برنامج يُنمّ بأنه تضمّن إهانات لقبائل كويتية. كما أبدى نواب يمثلون المصالح القبلية اهتمامهم باستجواب وزير الإعلام. اضغظ هنا للمزيد.

لأول مرة إثر أزمات سياسية متكررة، استجوب نواب في مجلس الأمة الكويتي رئيس الوزراء الشيخ ناصر محمد الصباح على خلفية اتهامات بالتزوير في جلسة مغلقة في الثامن من ديسمبر/كانون الأول. كما شمل الاستجواب الذي استمر ست ساعات، وزير الداخلية الشيخ جابر خالد الصباح ووزير الدفاع جابر مبارك الصباح (وكلاهما قطنان في العائلة الحاكمة) بالإضافة إلى وزير الأشغال العامة والبلديات فاضل صفر. عقب الاستجواب، تقدّم عشرة نواب بطلب لإعلان عدم التعاون مع رئيس الوزراء، وبطلب حجب الثقة عن وزير الداخلية، معتبرين أن الأجوبة التي قدّمها لم تكن مرضية. اضغظ هنا لمزيد من المعلومات.

صوّت مجلس الأمة على الطلب في 16 ديسمبر/كانون الأول، وكانت النتيجة دعماً ساحقاً لرئيس الوزراء (صوّت 35 نائباً ضد الطلب، و13 معه، وامتنع نائب عن التصويت). يشار إلى أن الشيخ ناصر قدّم سابقاً استقالته في مناسبات عدّة، وتم حل مجلس الأمة ثلاث مرات من أجل الحؤول دون قيام النواب باستجوابه. اضغظ هنا للمزيد.

أخلي سبيل الصحافي محمد الجاسم في الثالث من ديسمبر/كانون الأول بعدما دفع غرامة قدرها 1000 دينار (3492 دولاراً أمريكياً). وكان الصحافي قد اعتُقل في 24 نوفمبر/تشرين الثاني عندما استُدعي لاستجوابه في دعوى تشهير رفعها ضده رئيس الوزراء الشيخ ناصر محمد الصباح. اضغظ هنا للمزيد.

### **المغرب: تعديل حكومي، إطلاق أول قناة أمازيغية**

أعلن العاهل المغربي محمد السادس تعيين خمسة وزراء جدد في الرابع من يناير/كانون الثاني. وقد عُيّن المدعي العام السابق الطيب الشرقاوي وزيراً للداخلية مكان شكيب بن موسى الذي كان يركّز على الجهود الأمنية ومكافحة الإرهاب. وتشمل مهمات وزير الداخلية أيضاً الأمن الدولي ونزاع الصحراء الغربية والانتخابات والسياسة المحلية. وشملت التعديلات الأخرى تعيين محمد الناصري وزيراً للعدل؛ وإدريس لشكر وزيراً مكلفاً بالعلاقات مع البرلمان؛ ومحمد سعد العلمي وزيراً منتدباً لدى الوزير الأول مكلفاً بشؤون تحديث القطاع العام؛ وياسر الزناكي وزيراً للسياحة. كما أعلن الملك في السادس من يناير/كانون الثاني إنشاء لجنة استشارية للجهوية من 22 عضواً، من أجل منح اندفاعاً لمشاريع التنمية المنطقية. اضغظ هنا للمزيد.

أعلن وزير الإعلام خالد الناصري إطلاق القناة الأمازيغية الأولى في المغرب في السابع من يناير/كانون الثاني. وكانت القناة المنتظرة منذ وقت طويل قد واجهت الكثير من التأخير والعراقيل مع العلم بأنها قيد البناء منذ عام 2005.

### **سوريا: توقيف مراسل ومصوّر**

أوقفت السلطات المراسل علي طه والمصوّر علي أحمد النابعان لشبكة روتانا، في الثاني من يناير/كانون الثاني ولا يزالان قيد الحجز. لم يتم الكشف عن الدافع وراء اعتقالهما ولا عن مكانهما. وقد أصدرت منظمة مراسلون بلا حدود بياناً أدانت فيه التوقيف.

### **الأردن: تعيين رئيس وزراء جديد**

عيّن العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني سمير زيد الرفاعي رئيساً جديداً للوزراء في السادس من ديسمبر/كانون الأول، عقب استقالة حكومة نادر الذهبي. وكان الملك عبدالله قد حل في 23 نوفمبر/تشرين الثاني مجلسي البرلمان الأردني ودعا إلى انتخابات جديدة. يشار إلى أن آخر انتخابات نيابية أجريت في نوفمبر/تشرين الثاني 2007. اضغظ هنا لمزيد من التفاصيل.

## **فلسطين: إنتخابات محلية في 2010؟**

ورد أن الرئيس الفلسطيني محمود عباس قد يدعو الى إقامة انتخابات محلية في عام 2010، مع العلم انه لا يمكن عقد الانتخابات البرلمانية والرئاسية بسبب الخلاف المستمر مع حركة حماس. صوت المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية يوم 16 ديسمبر/كانون الأول للتمديد ولاية عباس والمجلس التشريعي الفلسطيني الحالي، الذي إنتهت مدة عضويتها في يناير/كانون الثاني العام 2010، حتى يتم إجراء انتخابات جديدة. وشدد عباس في ذلك الوقت انه لم يكن يخطط لترشيح نفسه مرة أخرى. اضغط هنا لمزيد من المعلومات.

## **اليمن: توقيف رئيس تحرير صحيفة**

أوقفت السلطات اليمنية هشام باسراحيل، رئيس تحرير الصحيفة اليومية المحظورة/الأيام، في السادس من يناير/كانون الثاني. وكانت القوى الأمنية قد داهمت مكاتب الصحيفة في عدن في الرابع من يناير/كانون الثاني حيث كان يُنظَّم اعتصام سلمي، وتصادمت القوى الأمنية مع الحراس مما أسفر عن مقتل شخصين وإصابة سبعة بجروح. وقد أصدرت منظمة مراسلون بلا حدود بياناً أدانت فيه الاعتداءات وتوقيف باسراحيل.

## **موريتانيا: قانون لمكافحة الإرهاب**

أطلق المشرعون الموريتانيون مشروع قانون لمكافحة الإرهاب في 15 ديسمبر/كانون الأول 2009، رداً على تزايد عمليات خطف الأجانب التي يُشتَبه بتورط تنظيم القاعدة ببلاد المغرب فيها. يتيح القانون الجديد مزيداً من اللوج إلى سجلات المكالمات الهاتفية إلى جانب تعزيز التعاون مع الحكومات الأخرى حول إجراءات مكافحة الإرهاب. وسوف يتم التصويت على مشروع القانون في أواخر يناير/كانون الثاني. اضغط هنا للمزيد.

## **السودان: الاتفاق على إجراء استفتاء حول الجنوب**

وافقت الحكومات المركزية في السودان وقادة الجنوب الذي يتمتع باستقلال ذاتي، على شروط الاستفتاء حول استقلال الجنوب في 13 ديسمبر/كانون الأول 2009. سوف يجرى الاستفتاء الذي يشكّل جزءاً لا يتجزأ من الاتفاق الذي وضع حداً للحرب الأهلية عام 2005، في سنة 2011. ومن المقرر أن تجرى الانتخابات الرئاسية والتشريعية في أبريل/نيسان 2010.

## **أحداث سياسية مقبلة**

- العراق : الانتخابات البرلمانية، 7 مارس/أذار 2010
- السودان : الانتخابات الرئاسية والتشريعية، 4 أبريل/نيسان 2010
- مصر : انتخابات مجلس الشورى، مايو/ أيار 2010
- مصر : انتخابات مجلس الشعب، نوفمبر/تشرين الثاني 2010
- البحرين : الانتخابات البرلمانية، نوفمبر/تشرين الثاني 2010

## آراء من الإعلام الأمريكي

- أكد الباحث والمحلل السياسي كريستوفر بوسك أن اليمن يواجه العديد من المشاكل تساهم في تفشي الإرهاب. وينصح الكاتب في [المقالة](#) التي نشرتها صحيفة واشنطن بوست في 4 من يناير/كانون الثاني، الولايات المتحدة بتبني بعض البرامج للتنمية والإصلاح بالإضافة الى المساعدات المالية لتنمية القطاعات الحكومية وال اقتصادية وإجتماعية ويضيف الكاتب انه يتعين على المجتمع الدولي مساعدة اليمن لبناء القدرات المحلية قبل فوات الأوان.
- يسعى الكاتب ديفد إكنايشوس الى تحليل بعض القضايا الشائكة التي تواجه الإدارة الأمريكية في الشرق الأوسط ومن بينها العلاقات مع إيران والتي يشوبها التوتر، الحرب المستمرة في أفغانستان وتفشي الإرهاب في اليمن. ويضيف الكاتي في [المقالة](#) التي نشرتها صحيفة واشنطن بوست في 29 من يناير/كانون الأول انه برغم كل هذه العوائق يضل هناك امل في العراق حيث تبدو فيه دلائل قوية تشير الى بداية ديمقراطية قوية.
- تشير الكاتبة كلوديا توماس الى ان دبي، اشهر الإمارات و اكثرها جلبا للهتمام، تواجه الآن مشاكل مالية وإقتصادية تجبرها على تغير مسارها بالإضافة الى ان باقي الإمارات ستخسر الكثير اذا ما إنهار إقتصاد دبي. كما تضيف الكاتبة في [المقالة](#) التي نشرتها صحيفة النيويورك تايمز في 13 من ديسمبر/كانون الأول ان تجليات الأزمة المالية التي واجهتها الإمارة مؤخرًا ظهرت بوضوح في إتساع الهوة بين العمال الأجانب والسكان المحليين مما يشير الى ضرورة اندماج إجتماعي اكبر.

## اقرأ

تشمل المنشورات الصادرة حديثاً عن اليمن:

- "الحرب الجديدة على الإرهاب" (بالإنجليزية)، بقلم أنطوني إيتش كوردسمان (مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، تعليق، 5 يناير/كانون الثاني 2010).
- "إقصاء الشباب في اليمن: معالجة عجوزات التنمية البشرية والموارد الطبيعية" (بالإنجليزية)، بقلم رافي أسعد وغادة برصوم وإميلي كوبيتو ودانيال إيغل (ميدل إيست يوث إينيشيأيف، معهد بروكينغز، 5 يناير/كانون الثاني 2010).
- "شطن معادية: الانتهاكات وإعادة القسرية بحق ملتسمي اللجوء واللاجئين في اليمن" (بالإنجليزية)، (هيومن رايتس ووتش، ديسمبر/كانون الأول 2009).
- "باسم الوحدة: رد الحكومة اليمنية القاسي على احتجاجات الحراك الجنوبي" (بالإنجليزية والعربية)، (هيومن رايتس ووتش، 15 ديسمبر/كانون الأول 2009).
- "الجانب المظلم لليمن: التمييز والعنف ضد النساء والفتيات" (بالإنجليزية)، (منظمة العفو الدولية، 25 نوفمبر/تشرين الثاني 2009).

## من الإصدارات الجديدة عن العراق:

- "هل عاد العراق؟" (بالإنجليزية)، بقلم سام باركر (كارنت هيسْتوري، ديسمبر/كانون الأول 2009).
  - "إعادة النظر في ثلاثة إخفاقات للاستخبارات في العراق" (بالإنجليزية)، بقلم ديفيد هاناوي (سورفايل، المجلد 51، العدد 6، ديسمبر/كانون الأول 2009، 13-20).
  - "محاربون لاجئون أم لاجئون حرب؟ محنة اللاجئين العراقيين في سوريا والأردن ولبنان" (بالإنجليزية)، بقلم رينود ليندرز (ميديتيرنيان بوليتيكس، المجلد 14، العدد 3، نوفمبر/تشرين الثاني 2009، 343-363).
- تشمل الإصدارات الجديدة عن بلدان الخليج عدد ديسمبر/كانون الأول 2009 من مجلة بريتيش جورنال أوف ميبل إيست ستانديز (المجلد 36، العدد 3) التي تركز على المسائل الأمنية في الخليج:
- "جهاد، أجل، إنما ليست ثورة: تفسير النسخة الإضافية من العنف الإسلامي في السعودية" (بالإنجليزية)، بقلم توماس هيغهامر (395-416).
  - "السعودية وعملية السلام العربية-الإسرائيلية: تقلب التنسيق الإقليمي" (بالإنجليزية)، بقلم جوزف كوستنير (417-429).
  - "دبي والإمارات العربية المتحدة: التهديدات الأمنية" (بالإنجليزية)، بقلم كريستوفر إم دافيدسون (413-447).
  - "سياسة العراق الخليجية وأمن النظام من الملكية إلى الحقبة ما بعد البعثية" (بالإنجليزية)، بقلم ابراهيم الماراشي (449-461).
  - فضلاً عن ذلك، يتضمن عدد يناير/كانون الثاني من مجلة آراء الصادرة عن مركز الخليج للأبحاث مقالات عن التمرد الحوثي في اليمن، وقمة التعاون في الكويت، والعلاقات السعودية-الصينية.

## تشمل المنشورات عن النزاع العربي-الإسرائيلي:

- "الهوية الفلسطينية: تكوّن الوعي الوطني الحديث" (بالإنجليزية)، بقلم رشيد خليدي (مطبعة جامعة كولومبيا، يناير/كانون الثاني 2010).
- "العودة إلى خاتمة الصفر؟ حكومة نتنياهو وآفاق السلام في الشرق الأوسط" (بالإنجليزية)، بقلم رافايلا أيه ديل سارتو (ميديتيرنيان بوليتيكس، المجلد 14، العدد 3، نوفمبر/تشرين الثاني 2009، 421-428).
- يتضمن عدد مجلة بيترليمونز الإلكترونية الصادر في 4 يناير/كانون الثاني لمحة عامة عن التطورات العربية-الإسرائيلية في العقد المنصرم مع مقالات منها "عشر سنوات من المفاوضات والأزمات"

(بالإنجليزية)، بقلم شلومو غازيت، و"القدس يجب أن تكون محور جهود السلام" (بالإنجليزية)، بقلم داود كَتَّاب.

من الإصدارات الحديثة عن سوريا:

- يتضمن تقرير مجموعة الأزمات الدولية المؤلف من جزئين عن سوريا، "إعادة خلط الأوراق؟ (الجزء الأول): استراتيجية سورية قيد التطور" (بالإنجليزية)، (تقرير منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا رقم 92، 14 ديسمبر/كانون الأول 2009)، و"إعادة خلط الأوراق؟ (الجزء الثاني): يد سوريا الجديدة" (بالإنجليزية)، (تقرير منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا رقم 93، 16 ديسمبر/كانون الأول 2009).
- "سوريا: التغيير الذي لم يتحقق قط" (بالإنجليزية)، بقلم ليندساي آيه غيفورد (كارنت هيستوري، ديسمبر/كانون الأول 2009).
- "دعم سوريا المالي للجهاد" (بالإنجليزية)، بقلم ماثيو ليفيت (ميدل إيست كوارترلي، المجلد 17، العدد 1، شتاء 2010).
- "طريق سوريا إلى الإرهاب الإسلامي" (بالإنجليزية)، بقلم مايكل روبين (ميدل إيست كوارترلي، المجلد 17، العدد 1، شتاء 2010).
- "إنكار الوجود: قمع الحقوق السياسية والثقافية للأكراد في سوريا" (بالإنجليزية والعربية)، (هيومن رايتس ووتش، 26 نوفمبر/تشرين الثاني 2009).

تشمل المنشورات عن سياسات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في الشرق الأوسط:

- *الحصان القوي: السلطة والسياسة وصراعات الحضارات العربية*، لي سميث (راندوم هاوس، نيويورك، يناير/كانون الثاني).
- "لغز القاهرة" (بالإنجليزية)، بقلم شادي حميد (ديمقراطي، العدد 14، شتاء 2010).
- ينشر قسم الإصلاح الاقتصادي في مركز المبادرة الخاصة الدولية تعليقات صادرة عن مديرة الدائرة الأمريكية لتخطيط سياسات الدولة، آن ماري سلوتر، بعنوان "بناء شراكات للازدهار والديمقراطية" (24 نوفمبر/تشرين الثاني 2009).
- يتضمن التقرير الأخير الصادر عن المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية، "الاتحاد الأوروبي كفاعل استراتيجي في مجالي الأمن والدفاع؟" (بالإنجليزية) (ديسمبر/كانون الأول 2009)، مقالاً لموريل أسبورغ بعنوان "مهمة السياسة الأمنية والدفاعية الأوروبية في الأراضي الفلسطينية"، ومقالاً لغويدو شتينبرغ بعنوان "بعثة الاتحاد الأوروبي من أجل سيادة القانون المتكاملة في العراق: بديل واعد في السياسات".

- "جيوپوليتيك الطاقة: أوروبا وشمال أفريقيا" (بالإنجليزية)، بقلم جودت بهجت (دي جورنال أوف نورث أفريقيان ستاديز، المجلد 15، العدد 1، مارس/آذار 2010، 39-49).
- "ردود الاتحاد الأوروبي على النزاع في غرب المتوسط" (بالإنجليزية)، بقلم ريتشارد جيلسي (دي جورنال أوف نورث أفريقيان ستاديز، المجلد 15، العدد 1، مارس/آذار 2010، 85-103).

تشمل المنشورات الصادرة مؤخراً عن شمال أفريقيا:

- "الحقيقة والعدالة لن تنتظرا: تطورات أوضاع حقوق الإنسان في ليبيا وسط المعوقات المؤسسية" (بالإنجليزية والعربية)، (هيومن رايتس ووتش، 12 ديسمبر/كانون الأول 2009).
- "بعد أربعين عاماً، الثورة الليبية تتضج وأخيراً" (بالإنجليزية)، بقلم دنيس ساموت (ميديتيرنيان بوليتيكس، المجلد 14، العدد 3، نوفمبر/تشرين الثاني 2009، 437-442).
- "تجزئة المنظومة الحزبية في المغرب" (بالإنجليزية)، بقلم إيماكو لادا سزمو لكا (دي جورنال أوف نورث أفريقيان ستاديز، المجلد 15، العدد 1، مارس/آذار 2010، 13-37).
- "صعود حزب الأصالة والمعاصرة في المغرب: تطاً قدماء المشهد السياسي أو تتعثران به؟" (بالإنجليزية)، بقلم فريد بو سعيد (ميديتيرنيان بوليتيكس، المجلد 14، العدد 3، نوفمبر/تشرين الثاني 2009، 413-419).

من المنشورات عن السودان:

- "السودان: منع الانفجار الداخلي" (بالإنجليزية)، (مجموعة الأزمات الدولية، ملخص أفريقيا رقم 68، 17 ديسمبر/كانون الأول 2009).
- "دارفور: منقذون وناجون-السياسة والحرب على الإرهاب" (بالعربية)، بقلم محمود ممداني (مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر/كانون الأول 2009).

تشمل المنشورات الصادرة حديثاً عن المسائل الاقتصادية:

- "تصحيح اقتصادات الشرق الأوسط" (بالإنجليزية)، بقلم حسين عسكري (كارنت هيبستوري، ديسمبر/كانون الأول 2009).
- "استطلاع السعوديين والمصريين: إيران والجهاد والاقتصاد" (بالإنجليزية)، بقلم ديفيد بولوك (معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، 17 ديسمبر/كانون الأول 2009).

تشمل التقارير الصادرة مؤخراً عن حقوق الإنسان:

- "معقل الإفلات من العقاب، سراب الإصلاح؛ تقرير 2009 عن حقوق الإنسان في المنطقة العربية" (بالإنجليزية)، (معهد القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ديسمبر/كانون الأول 2009).

تشمل المنشورات الصادرة مؤخراً عن الإسلام السياسي:

- "إعادة تحديد 'المعتدين': كيفية التعامل مع الإسلام السياسي" (بالإنجليزية)، بقلم إميل نخله (كارنت هيبستوري، ديسمبر/كانون الأول 2009).
- "دمقرطة العلاقات بين الدولة والدين: دراسة مقارنة عن تركيا ومصر وإسرائيل" (بالإنجليزية)، بقلم أمل جمال (ديمقراطية/إيشن، المجلد 16، العدد 6، ديسمبر/كانون الأول 2009، 1143-1171).
- "العقل قبل الشهادة: السبيل لجعل المتطرفين الإسلاميين يتخلصون من الراديكالية" (بالإنجليزية)، بقلم جيسيكاسترن (هورين أفيرز، المجلد 89، العدد 1، يناير/كانون الثاني-فبراير/شباط 2010).

تشمل المنشورات الأخرى عن الإصلاح في العالم العربي:

- "لماذا لا توجد ديموقراطيات عربية" (بالإنجليزية)، بقلم لاري دايمند (جورنال اف ديمكراسي، يناير/كانون الثاني 2010)
- "مؤشر التحول 2010، الإدارة السياسية في المقارنة الدولية" (بالإنجليزية)، (برتلسمان ستيفتونغ، يناير/كانون الثاني 2010). ترجمة عربية لمؤشر التحول 2008 متوافرة عن مركز الخليج للأبحاث.
- "ديناميكيات السلطة الجديدة في الشرق الأوسط" (بالإنجليزية)، بقلم أنوشيرافان إهنتشامي (كارنت هيبستوري، ديسمبر/كانون الأول 2009).
- "إعادة هيكلة أمن الشرق الأوسط" (بالإنجليزية)، بقلم بيتر جونز (سورفايل، المجلد 51، العدد 6، ديسمبر/كانون الأول 2009، 105-122).
- يتضمن عدد يناير/كانون الثاني من مجلة المستقبل العربي الصادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية مقالات عن التعاون العربي-التركي، والنزاع العربي-الإسرائيلي، والأزمة المالية في بلدان مجلس التعاون الخليجي.
- "سعي إلى الديمقراطية في عالم من الواقعية: حالنا لبنان والعراق" (بالإنجليزية)، بقلم حسين عبد الحسين (ميديتريينيان بوليتيكس، المجلد 14، العدد 3، نوفمبر/تشرين الثاني 2009، 407-412).
- "حزب الله كحركة اجتماعية: مقاربة تأطيرية" (بالإنجليزية)، بقلم إيمانويل كاراغيانيس (ميديتريينيان بوليتيكس، المجلد 14، العدد 3، نوفمبر/تشرين الثاني 2009، 365-383).

للاطلاع على العدد في موقعه الإلكتروني:  
<http://www.carnegieendowment.org/arb/?lang=ar>